

دفاع عن حديث في صحيح الإمام مسلم

الأستاذ الدكتور

عمر محمد عبد المنعم الضرماوي

أستاذ الحديث وعلومه

قسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية والآداب جامعة تبوك

عضو لجنة ترقية الأساتذة في تخصص الحديث وعلومه بجامعة الأزهر

عضو الأمانة العامة للندوة الدولية للحديث بدبي

بدولة الإمارات العربية المتحدة

Actual adjustment

An Applied Study

Prof. Dr

Omar Mohamad Abdel Moneim AlFrmawi

Professor of Hadith and its Sciences

Department of Islamic Studies

Faculty of Education and Arts

Tabuk University

Member of the committee for the promotion of professors in the
field of Hadith and its sciences

At Al-Azhar University

Member of the General Secretariat of International
Symposium of Hadith
in Dubai, United Arab Emirates

Abstract

This article defends one hadith from Sahih Imam Muslim in which people fought, so I wanted to defend this hadith from a different point of view

الكلمات الافتتاحية

مسلم - تخريج - ترجمة - أم حبيبة - أبو سفيان

الملخص

هذا المقال فيه دفاع عن حديث واحد من صحيح الإمام مسلم خاض فيه الناس، فأردت أن أقوم بالدفاع عن هذا الحديث من وجهة نظر مختلفة والله الموفق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله تعالى وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد، فهذه سلسلة من المقالات قد تطول وقد تقصر وذلك على حسب موضوع المناقشة أردت من خلالها أن أدلي بدلوي في الذب عن سنة النبي محمد بن عبد الله ﷺ ضد هجمات المهاجمين على حسب تنوعهم ومذاهبهم، إذ تكالبوا على السنة النبوية والصحيحين في القلب من ذلك.

وقد تتبعت منهج المشتغلين بهذا الفن من تخريج الحديث محل الشبهة، وإظهار مداره، ثم الإمعان في ترجمة من يحتاج إلى ذلك من الرواة، ثم قمت بالنظر في محل الخلاف، ثم حكمت على الوجه الراجح، بما تمليه القواعد الحديثية، وأهل هذه الصنعة، ثم قمت بالتعليق على النص محل الشبهة.

والله تعالى أسأل أن يتقبل مني ذلك، ويجعله في ميزان حسناتي ووالدي وأهلي ومشايخي، وكل من له حق عليّ، علي أحظى بشربة من يد النبي ﷺ على حوضه. آمين.

قال الإمام مسلم: حدثني عباس بن عبد العظيم العنبري، وأحمد بن جعفر المعقري، قالوا: حدثنا النضر وهو ابن محمد اليمامي، حدثنا عكرمة، حدثنا أبو زميل، حدثني ابن عباس، قال:

كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان، ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله ثلاث أعطينهن، قال: نعم، قال: عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها، قال: نعم. قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك، قال: نعم، قال: وتؤمري حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال: نعم، قال أبو زميل: ولولا أنه طلب ذلك من النبي ﷺ ما أعطاه ذلك؛ لأنه لم يكن يسأل شيئاً إلا قال: نعم.

أخرجه في كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم باب من فضائل أبي سفيان بن حرب رضي الله عنه ٤ / ١٩٤٥ ح رقم ٢٥٠١ (١٦٨)

أولا التخريج:

هذا الحديث مداره على أبي زميل الحنفي، وقد رواه عنه اثنان: عكرمة بن عمار، وإسماعيل ابن مرسل.

أ- تخريج طريق عكرمة بن عمار عن أبي زميل الحنفي عن ابن عباس.

- أخرجه أبو عوانة (ت ٣١٦ هـ) طبعة الجامعة الإسلامية ١٩ / ١٦٨ ح رقم ١٠٩٥٥ من طريق أحمد بن يوسف السلمي، ثنا النضر بن محمد قال: ثنا عكرمة بن عمار به.

- وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني (ت ٢٨٧هـ) ١ / ٣٦٤ ح رقم ٤٨٧ من طريق عباس بن عبد العظيم، ثنا النضر بن محمد، ثنا عكرمة بن عمار به. وليس فيه: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان، ولا يقاعدونه

- وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني ٥ / ٤١٨ ح رقم ٣٠٧٠ من طريق عباس بن عبد العظيم، ثنا النضر بن محمد، ثنا عكرمة بن عمار به. مختصراً.

- وابن حبان كما في الإحسان كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين باب مناقب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (ذكر أبي سفيان بن حرب رضي الله تعالى عنه) ١٦ / ١٨٩ ح رقم ٧٢٠٩ من طريق أحمد بن محمد الشرقي حدثنا أحمد بن يوسف السلمي حدثنا النضر بن محمد حدثنا عكرمة بن عمار به.

- والطبراني في الكبير ١٢ / ١٩٩ ح رقم ١٢٨٨٥ من طريق محمد بن محمد الجذوعي ثنا العباس بن عبد العظيم العنبري ثنا النضر بن محمد الجرشي ثنا عكرمة بن عمار به. بدون زيادة قال أبو زميل: ولولا

والبيهقي في الكبرى كتاب النكاح باب لا يكون الكافر ولياً لمسلمة ٧ / ٢٢٦ ح رقم ١٣٨٠٠ من طريق أبي عبد الله الحافظ، أنبأ أبو عبد الله الصفار، ثنا أحمد بن محمد البرقي، ثنا موسى بن مسعود.

ومن طريق أبي عبد الله، أنبأ أبو عبد الله بن يعقوب، وأبو عمرو الفقيه قالوا: ثنا عبد الله بن محمد، ثنا العباس بن عبد العظيم العنبري، وأحمد بن يوسف قالوا: ثنا النضر بن محمد، كلاهما: (النضر وموسى) عن عكرمة بن عمار، به.

وقال: رواه مسلم في الصحيح، عن عباس بن عبد العظيم وأحمد بن جعفر، فهذا أحد ما اختلف البخاري ومسلم فيه، فأخرجه مسلم بن الحجاج، وتركه البخاري، وكان لا يحتاج في كتابه الصحيح بعكرمة بن عمار، وقال: لم يكن عنده كتاب فاضطرب حديثه.

قال الشيخ رحمه الله: وهذا الحديث في قصة أم حبيبة رضي الله عنها قد أجمع أهل المغازي على خلافه، فإنهم لم يختلفوا في أن تزويج أم حبيبة رضي الله عنها كان قبل رجوع جعفر بن أبي طالب وأصحابه من أرض الحبشة، وإنما رجعوا زمن خيبر، فتزويج أم حبيبة كان قبله وإسلام أبي سفيان بن حرب كان زمن الفتح أي فتح مكة بعد نكاحها بستين أو ثلاث، فكيف يصح أن يكون تزويجها بمسألته، وإن كانت مسألته الأولى إياه وقعت في بعض خرجاته إلى المدينة، وهو كافر حين سمع نعي زوج أم حبيبة بأرض الحبشة، والمسألة الثانية والثالثة وقعتا بعد إسلامه لا يحتمل إن كان الحديث محفوظاً إلا ذلك. والله تعالى أعلم

- وابن الحداد عبد الله بن الحسن بن أحمد الأصبهاني ت ٥١٧ هـ في جامع الصحيحين ٤ / ٢١١ ح رقم ٣٢٩١ من طريق أبيه قال: ثنا أبو نعيم، قال: ثنا أبو محمد بن حيان، قال: ثنا محمد بن الحسين بن يحيى، قال: ثنا العباس العنبري، قال: ثنا النضر بن محمد، قال: ثنا عكرمة ابن عمار به. بدون زيادة قال أبو زميل: ولولا

ب- تخرج طريق إسماعيل بن مرسال عن أبي زميل الحنفي عن ابن عباس.

- أخرجه الطبراني في الكبير ١٢ / ١٩٩ ح رقم ١٢٨٨٦ من طريق علي بن سعيد الرازي، ثنا عمر بن خلف بن إسحاق بن مرسال الخثعمي، حدثني عمي إسماعيل بن مرسال، عن أبي زميل الحنفي به. إلا أنه قال: ولا يفاتحونه بدلا من ولا يقاعدونه، وبدون زيادة قال أبو زميل: ولولا

ثانياً: بيان تراجم رجال الأسانيد

- عباس بن عبد العظيم العنبري، ثقة حافظ. التقريب ص ٢٣٦ ت رقم ٣١٧٦، وأحمد بن جعفر المعقري مقبول. التقريب ص ١٨ ت رقم ١٩، ولا يضر ذلك لمتابعة عباس له.

- النضر وهو ابن محمد اليمامي، ثقة له أفراد. التقريب ص ٤٩٤ ت رقم ٧١٤٨

- عكرمة هو ابن عمار العجلي أبو عمار اليمامي بصري الأصل، روى عن: أبي زميل سماك بن الوليد الحنفي ويحيى بن أبي كثير، وشداد بن عمار وجماعة، وعنه: ابن المبارك، وعبد الله بن بكار، والنضر بن محمد الجرشي، وأبو النضر بن هاشم بن القاسم، وسواهم. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٠ / ٢٥٦، ٢٥٧ ت رقم ٤٠٠٨

وقال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: ثقة. تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤ / ١٢٣ ت رقم ٣٤٩٤

وقال الغلابي، عن يحيى بن معين: ثبت، وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: صدوق، ليس بن بأس. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٠ / ٢٥٧ وقال أبو حاتم، عن يحيى بن معين: كان أمياً، وكان حافظاً. تاريخ ابن معين رواية الدوري ٤ / ٢٦٦ ت رقم ٤٣٠٤

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين: قلت: أيوب بن عتبة أحب إليك أو عكرمة بن عمار؟ قال: عكرمة أحب إلي، أيوب ضعيف. تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ٦٧ ت رقم ١٢٣، ص ١٤٤ ت رقم ٤٨٩

وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن علي بن المديني: كان عكرمة بن عمار عند أصحابنا ثقة ثباً. سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ص ١٣٣ ت رقم ١٦٩

وقال الدارقطني: يامي ثقة. سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٥٦ ت رقم ٤٠٣ وقال أبو أحمد بن عدي: مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة. الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٤٨٦ ت رقم ١٤١٢، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: ثقة، يروي عنه النضر بن محمد ألف حديث. الثقات للعجلي ط الدار ٢ / ١٤٤ ت رقم ١٢٧١ ذكره ابن حبان في الثقات وقال في روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب كان يحدث من غير كتابه، 5 / 233 قال الحافظ: قال أبو أحمد الحاكم جل حديثه عن يحيى ليس بالقائم، وقال يعقوب بن شيبه كان ثقة ثبتا تهذيب التهذيب ٧ / ٢٦٣ ت رقم ٤٧٥، وقال ابن شاهين: عكرمة بن عمار ليس به بأس صدوق وقال فيه أحمد بن صالح أنا أقول ان عكرمة ثقة فأحتج به وبقوله لا شك فيه وسئل أيوب عنه فقال لو لم يكن عندي ثقة لم أكتب عنه تاريخ أسماء الثقات ص ١٧٧ ت رقم ١٠٧٤

وقال زكريا بن يحيى الساجي: صدوق، روى عنه شعبة والثوري ويحيى القطان، ووثقه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل إلا أن يحيى القطان ضعفه في أحاديث عن يحيى بن أبي كثير، وقدم ملازما على عكرمة بن عمار.

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي: عكرمة بن عمار ثقة عندهم، وروى عنه ابن مهدي ما سمعت فيه إلا خيراً. وقال في موضع آخر: عكرمة بن عمار شيخ اليمامة، وهو أثبت من ملازم بن عمرو. وقال علي بن محمد الطنافسي: حدثنا وكيع عن عكرمة بن عمار وكان ثقة. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٠ / ٢٥٨، ٢٥٩

وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن عكرمة بن عمار، فقال: ثقة، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، كان أحمد بن حنبل يقدم عليه ملازم بن عمرو. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل ص ٢٦٤ ت رقم ٣٦١ الناشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، وقال في موضع آخر: سألت أبا داود عن أصحاب يحيى بن أبي كثير، أعني: من أعلاهم في يحيى؟ فقال: هشام الدستوائي والأوزاعي. قلت: ومعمرو؟ قال: لا. قلت: عكرمة بن عمار؟ قال: عكرمة مضطرب الحديث. قال يحيى: أعلمهم به ملازم بن عمرو، سؤالات أبي عبيد الآجري للإمام أبي داود السجستاني طبعة الفاروق، ص ١٦٨ ت رقم ١٠٤٣ وقال أبو حاتم: كان صدوقا، وربما وهم في حديثه، وربما دلس، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧ / ١١ ت رقم ٤١

وقال النسائي: ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير، وقال عبد الله بن علي بن المديني، عن أبيه: أحاديث عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير ليست بذاك، مناكير كان يحيى بن سعيد يضعفهما. وقال في موضع آخر: كان يحيى يضعف رواية أهل اليمامة مثل عكرمة بن عمار وضربه. وقال صالح بن محمد الأسدي: كان ينفرد بأحاديث طوال، ولم يشركه فيها أحد. قال وقدم البصرة، فاجتمع إليه الناس، فقال: ألا أراني فقيها وأنا لا أشعر! وقال أيضا: عكرمة

بن عمار: صدوق إلا أن في حديثه شيئاً، روى عنه الناس. وقال إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري الحافظ: عكرمة بن عمار ثقة، روى عنه سفيان الثوري وذكره بالفضل، وكان كثير الغلط ينفرد عن إياس بأشياء لا يشاركه فيها أحد. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٠ / ٢٥٨، ٢٦٠ ت رقم ٤٠٠٨،

وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله، قلت: هل كان باليامة أحد يقدم على عكرمة اليمامي مثل أيوب بن عتبة، وملازم بن عمرو، وهؤلاء؟ فقال: عكرمة فوق هؤلاء ونحو هذا، ثم قال: روى عنه شعبة أحاديث تهذيب الكمال ٢٠ / ٢٥٩ وقال البخاري: مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير ولم يكن عنده كتاب. الكامل في ضعفاء الرجال ٦ / ٤٧٨ ت رقم ١٤١٢ وقال ابن خراش: كان صدوقاً، وفي حديثه نكرة. وقال عاصم بن علي: كان مستجاب الدعوة. وقال المزي: استشهد به البخاري في "الصحيح"، وروى له في كتاب "رفع اليدين في الصلاة"، وغيره. وروى له الباقر. تهذيب الكمال في أسماء الرجال ٢٠ / ٢٦١، ت رقم ٤٠٠٨، وقال الحافظ: صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب، ولم يكن له كتاب. التقريب ص ٣٣٦ ت رقم ٤٦٧٢

وقال الذهبي: في الميزان في ترجمته: وفي صحيح مسلم قد ساق له أصلاً منكراً عن سماك الحنفي، عن ابن عباس في الثلاثة التي طلبها أبو سفيان. ميزان الاعتدال ٣ / ٩٣ ت رقم ٥٧١٣، وفي السير قال نحو الكلام السابق، في ٦ / ٥٦٠، ٣ / ٤٧٩ وفي طبعة دار الحديث. وفي الكاشف قال: ثقة، إلا في يحيى بن أبي كثير فمضطرب، وكان مجاب الدعوة، مات ١٥٩ الكاشف ٢ / ٣٣ ت رقم ٣٨٦

*** من خلال سبر أقوال النقاد ظهر لي أن عكرمة قد وثقه النقاد كما سبق، (الدارقطني، ويحيى بن معين، وابن المديني، وأبو داود، وابن حبان، ويعقوب بن شيبه، ومحمد بن عبد الله الموصلي، وعلى بن محمد الطنافسي، وإسحاق بن أحمد البخاري، وقال أبو حاتم والنسائي - على الترتيب - صدوق، لا بأس به، بل قال أحمد بن صالح: أنا أقول أنه ثقة واحتج به) وأن من تكلم في حفظه قد تكلم بسبب روايته عن بعض الرواة من أمثال يحيى بن أبي كثير فهو جرح مقيد إذاً، وليس جرحاً عاماً في الرجل، وليس متعلقاً بالعدالة، بدليل توثيق من وثقه وبدليل إخراج الإمام مسلم لحديثه في صحيحه، وقد قال أبو حاتم، ويحيى القطان، والنسائي وغيرهم: إن في حديثه عن يحيى بن أبي كثير بعض الأغاليط، وقد روى عنه شعبة، والثوري، ويحيى القطان، وهم ممن لا يروون غالباً إلا عن الثقات، وحديث الباب يرويه عن سماك أبي زميل الحنفي اليمامي، فهو من عشيرته، ورواية الرجل عن عشيرته أو بلده يوليها النقاد شيئاً من التميز، حيث نص على ذلك ابن شاهين، في كتابه القيم: المختلف فيهم فقال في نحو هذه الحال: والقول في ابن لهيعة عندي قول أحمد بن صالح، لأنه من بلده ومن أعرف الناس به**

وبأشكاله من المصريين، المختلف فيهم ص ٤٧. وفي موضع آخر من الكتاب قال: وكلام أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين في ليث متقارب، لم يطلقا عليه الكذب، بل مدحه أحمد بن حنبل ووثقه بقوله: حدث عنه الناس، وقد وثقه عثمان بن أبي شيبة، وهو به أعلم من غيره، لأنه من بلده..... المختلف فيهم ص ٦٥ كما أن صنيع البخاري في الصحيح يدل على ذلك. كإخراجه لحديث إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس عن خاله ونسيبه مالك بن أنس في مواضع عدة من الصحيح، والكلام في إسماعيل لا يخفى على أهل هذا الشأن، وكذلك حديث أبي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده، قال: (كان للنبي ﷺ في حائطنا فرس يقال له اللحييف)، وهو في الصحيح في كتاب الجهاد والسير باب اسم الفرس والحمار ٢٩ / ٤ ح رقم ٢٨٥٥، وقد قيل في هذا الإسناد ما قيل، لكن أياً يروي حديثاً عن أهل بيته، وهو مبعث فخر لهم، وعليه فإنني أرجح توثيق الرجل هنا في هذا الموضع؛ لأن عكرمة لم يرو عن من اتهم به، وتصريحه بالسماع من سماك تزيل شبهة تدليسه.

أما النكارة التي أطلقها الذهبي فهي بشأن اختلاف التواريخ بين زواج النبي وطلب أبي سفيان، وهذا سيرد الرد عليه بعد قليل.

- أبو زُمَيْل، مصغراً، هو سماك بن الوليد الحنفي اليمامي الكوفي، روى عن ابن عباس وابن عمر وغيرهما، وعنه عكرمة بن عمار، والأوزاعي وسواهما. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢ / ١٢٧) ت رقم ٢٥٨٣

قال حرب بن إسماعيل، عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس، وسئل عنه أبو زرعة الرازي فقال: ثقة، كوفي أصله من اليمامة. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢ / ١٢٧) ت رقم ٢٥٨٣ قال مغلطاي: خرج ابن خزيمة حديثه في ﴿صحيحه﴾، وكذلك ابن حبان، وأبو عوانة، والحاكم، وأبو علي الطوسي. قال: وقال أبو عمر: أجمعوا على أنه ثقة، ولما ذكره ابن خلفون في ﴿الثقات﴾ قال: وثقه أبو زرعة وابن أبي زياد وغيرهما. إكمال تهذيب الكمال (٦ / ١١٢) ت رقم ٢٢٤٢، وقال أحمد بن حنبل: سماك الحنفي ثقة، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن سماك أبي زميل [الحنفي، فقال: ثقة كوفي أصله من اليمامة. وقال يحيى بن معين: سماك بن الوليد ثقة، وقال أبو حاتم: سماك الحنفي صدوق لا بأس به. الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨٠ / ٤ ت رقم ١٢٠٤ وقال العجلي: يمامي، تابعي، ثقة. الثقات ص ٢٠٧ ت رقم ٦٢٢ وذكره ابن حبان الثقات ٣٤٠ / ٤ ت رقم ٣٢٢٩ وقال الحافظ في التقريب: ليس به بأس. التقريب ١٩٦ ت رقم ٢٦٢٨ وقال في التهذيب: قال الحافظ: قلت وقال ابن عبد البر: اجمعوا على أنه ثقة. تهذيب التهذيب ٢٣٦ / ٤ ت رقم ٤٠٩

قلت: من أنزل الرجل من درجة التوثيق إلى درجة الصدوق لم يذكر ما يوجب ذلك، وعليه فالرجل ثقة بلا مدافع.

- ابن عباس، ابن عم رسول الله ﷺ، فهو الصحابي المشهور المعروف، واحد من السبعة المكثرين للرواية. أسد الغابة ط العلمية (٣/ ٢٩١) ت رقم ٣٠٣٧ الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ١٢١ ت رقم ٤٧٩٩

ترجمة إسماعيل بن مرسال:

أما المتابعة لعكرمة فمدارها على إسماعيل بن مرسال، وقد اجتهدت في الوقوف على ترجمة للرجل، لكنني لم أجد له ترجمة تشفي الغليل وتبل الصدى، لكن من الممكن القول إنه روى عن أربعة من الرواة، وروى عنه راوٍ واحد فقط، كما يلي:

إسماعيل بن مرسال، لم أجد له ترجمة مستقلة، لكن من خلال مروياته في كتب السنة فإنه يظهر لي أن من شيوخه: محمد بن المنكدر عند الدارقطني كتاب الصيام ولم يترجم للباب ٣ / ١٤٠ ح رقم ٢٢٤١، وسماك بن الوليد أبو زميل الحنفي عند الطبراني في الكبير ١٢ / ١٩٩ ح رقم ١٢٨٨٦ ويحيى بن أبي كثير، عند الطبراني في الأوسط ٤ / ١٥٣ ح رقم ٣٨٥٠ والزهري عند الطبراني في الأوسط ٤ / ١٦٩ ح رقم ٣٨٨٦ وعنه: خلف بن إسحاق بن مرسال، عند الدارقطني والطبراني في الكبير والأوسط، في المواضع المشار إليها قبل قليل، فقط فيما أعلم، ولم أجد من ذكره بجرح ولا تعديل، فهو وإن كانت جهالة عينه قد زالت، برواية من روى عنه، إلا أنه ما زال في حيز مجهول الحال (المستور) حتى يظهر ما يخالف ذلك. والله تعالى أعلم. وعليه فمتابعته لعكرمة لا تنهض للتقوية، بل العكس هو الصحيح. والله تعالى أعلم.

ثالثاً: النظر في الخلاف:

بعد النظر في طرق الحديث وأحوال الرواة اتضح الآتي: أن الحديث إسناده صحيح فكل رواته ثقات، وما قيل في عكرمة قد تم الرد عليه في ترجمته، وأن ما قيل فيه يكون حقاً إذا روى عن أناس بعينهم، ليس من بينهم شيخه في هذا الإسناد. والله تعالى أعلم، وأعز وأحكم.

رابعاً: الحكم على الوجه الراجح:

الحديث صحيح ولا يضر ما قيل في عكرمة فهو وشيخه يمينان ثقتان. وكذا بقية الرواة. أما المتن، فإن التعليق التالي فإنه يسبر معظم ما قيل فيه، ولا تخرج عنه، وختمت ذلك بما فتح الله تعالى به فهم النص المبارك.

خامساً: التعليق:

قال النووي: واعلم أن هذا الحديث من الأحاديث المشهورة بالإشكال، ووجه الإشكال: أن أبا سفيان إنما أسلم يوم فتح مكة سنة ثمان من الهجرة، وهذا مشهور لا خلاف فيه، وكان النبي ﷺ قد تزوج أم حبيبة قبل ذلك بزمان طويل.

قال أبو عبيدة وخليفة بن خياط وابن البرقي والجمهور: تزوجها سنة ست، وقيل: سنة سبع. قال القاضي عياض: واختلفوا أين تزوجها؟ فقيل: بالمدينة بعد قدومها من الحبشة، وقال الجمهور: بأرض الحبشة. قال: واختلفوا فيمن عقد له عليها هناك؟ فقيل: عثمان، وقيل: خالد بن سعيد بن العاصي بإذنها، وقيل: النجاشي؛ لأنه كان أمير الموضع وسلطانها. قال القاضي: والذي في مسلم هنا أنه زوجها أبو سفيان غريب جداً. وخبرها مع أبي سفيان حين ورد المدينة في حال كفره مشهور. ولم يزد القاضي على هذا.

وقال ابن حزم: هذا الحديث وهم من بعض الرواة؛ لأنه لا خلاف بين الناس أن النبي ﷺ تزوج أم حبيبة قبل الفتح بدهر، وهي بأرض الحبشة، وأبوها كافر. وفي رواية عن ابن حزم أيضاً أنه قال: موضوع، قال: والآفة فيه من عكرمة بن عمار الراوي عن أبي زميل. قال: وأنكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله هذا على ابن حزم، وبالع في الشناعة عليه.

قال: وهذا القول من جسارته فإنه كان هجوماً على تخطئة الأئمة الكبار، وإطلاق اللسان فيهم.

قال: ولا نعلم أحداً من أئمة الحديث نسب عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث، وقد وثقه وكيع، ويحيى بن معين وغيرهما، وكان مستجاب الدعوة. قال: وما توهمه ابن حزم من منافاة هذا الحديث لتقدم زواجها غلط منه وغفلة؛ لأنه يحتمل أنه سألته تجديد عقد النكاح تطيباً لقلبه؛ لأنه كان ربما يرى عليها غضاضة من رياسته ونسبه أن تزوج ابنته بغير رضاه، أو أنه ظن أن إسلام الأب في مثل هذا يقتضي تجديد العقد، وقد خفي أوضح من هذا على أكبر مرتبة من أبي سفيان ممن كثر علمه وطالت صحبته. هذا كلام أبي عمرو رحمه الله، قال النووي: وليس في الحديث أن النبي ﷺ جدد العقد، ولا قال لأبي سفيان إنه يحتاج إلى تجديده، فلعله ﷺ أراد بقوله: نعم، أن مقصودك يحصل وإن لم يكن بحقيقة عقد. والله أعلم. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ١٦ / ٦٣

وقال ابن القيم: واستعظم ذلك آخرون، وقالوا أنى يكون في صحيح مسلم حديث موضوع، وإنما وجه الحديث أنه طلب من النبي ﷺ أن يجدد له العقد على ابنته ليبقى له وجه بين المسلمين وهذا ضعيف، فإن في الحديث أن النبي ﷺ وعده وهو الصادق الوعد، ولم ينقل أحد قط أنه جدد العقد على أم حبيبة، ومثل هذا لو كان لنقل، ولو نقل واحد عن واحد، فحيث لم ينقله أحد قط علم أنه لم يقع، ولم يزد القاضي عياض على استشكله، فقال: والذي

وقع في مسلم من هذا غريب جداً عند أهل الخبر، وخبرها مع أبي سفيان عند وروده المدينة بسبب تجديد الصلح ودخوله عليها مشهور.

وقالت طائفة: ليس الحديث باطل، وإنما سأل أبو سفيان النبي ﷺ أن يزوجه ابنته الأخرى عزة أخت أم حبيبة. قالوا: ولا يبعد أن يخفى هذا على أبو سفيان لحداثة عهده بالإسلام، وقد خفي هذا على ابنته أم حبيبة، حتى سألت رسول الله ﷺ أن يتزوجها، فقال: إنها لا تحل لي، فأراد أن يتزوج النبي ﷺ ابنته الأخرى، فاشتبه على الراوي، وذهب وهمه إلى أنها أم حبيبة، وهذا التسمية من غلط بعض الرواة، لا من قول أبي سفيان، لكن يرد هذا أن النبي ﷺ قال: نعم. جلاء الأفهام لابن القيم دار ابن كثير ٨٧ / ٤

قال: فإن قيل: لم ينفرد عكرمة بن عمار بهذا الحديث، بل قد توبع عليه فقال الطبراني في معجمه: حدثنا علي بن سعيد الرازي، حدثنا محمد بن حليف بن مرسل الخثعمي، قال: حدثني عمي إسماعيل بن مرسل، عن أبي زميل الحنفي، قال: حدثني ابن عباس، قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يفتاحونه فقال: يا رسول الله، ثلاث -- أعطيهن. الحديث.

فهذا إسماعيل بن مرسل قد رواه عن أبي زميل، كما رواه عنه عكرمة بن عمار، فبرىء عكرمة من عهدة التفرد.

قيل: هذه المتابعة لا تفيد قوة، فإن هؤلاء مجاهيل لا يعرفون بنقل العلم، ولا هم ممن يحتاج بهم، فضلاً عن أن تقدم روايتهم على النقل المستفيض المعلوم عند خاصة أهل العلم وعامتهم، فهذه المتابعة إن لم تزده وهنا لم تزده قوة، وبالله التوفيق. جلاء الأفهام (دار ابن كثير ٩٢ / ٤)

ثم قال: قال ابن القيم: الصواب أن الحديث غير محفوظ، بل وقع فيه تخطيط، والله أعلم. جلاء الأفهام دار ابن كثير ٩٥ / ٤

وفي موضع آخر قال: وقد تكلف أقوام تأويلات فاسدة لتصحيح الحديث كقول بعضهم إنه سألته تجديد النكاح عليها وقول بعضهم إنه ظن أن النكاح بغير إذنه وتزويجه غير تام فسأل رسول الله ﷺ أن يزوجه إياها نكاحاً تاماً فسلم له النبي ﷺ حاله وطيب قلبه بإجابته وقول بعضهم إنه ظن أن التخيير كان طلاقاً فسأل رجعتها وابتداء النكاح عليها وقول بعضهم إنه استشعر كراهة النبي ﷺ لها وأراد بلفظ التزويج استدانة نكاحها لا ابتداءه. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود ط. المكتبة السلفية ٥٣ / ٦

وقول بعضهم يحتمل أن يكون وقع طلاق فسأل تجديد النكاح وقول بعضهم يحتمل أن يكون أبو سفيان قال ذلك قبل إسلامه كالمشترط له في إسلامه ويكون التقدير ثلاث إن

أسلمت تعطينيهن وعلى هذا اعتمد المحب الطبري في جواباته للمسائل الواردة عليه وطول في تقريره.

وقال بعضهم إنما سأل أن يزوجه ابنته الأخرى وهي أختها وخفي عليه تحريم الجمع بين الأختين لقرب عهده بالإسلام فقد خفي ذلك على ابنته أم حبيبة حتى سألت رسول الله ﷺ ذلك وغلط الراوي في اسمها.

وهذه التأويلات في غاية الفساد والبطلان وأئمة الحديث والعلم لا يرضون بأمثالها ولا يصححون أغلاط الرواة بمثل هذه الخيالات الفاسدة والتأويلات الباردة التي يكفي في العلم بفسادها تصورها وتأمل الحديث.

وهذا التأويل الأخير وإن كان في الظاهر أقل فسادا فهو أكذبها وأبطلها وصريح الحديث يرده فإنه قال أم حبيبة أزوجكها؟ قال: نعم، فلو كان المسؤول تزويج أختها لما أنعم له بذلك ﷺ، فالحديث غلط لا ينبغي التردد فيه، والله أعلم. حاشية ابن القيم على سنن أبي داود طبعة المكتبة السلفية ٥٤ / ٦

وقال شيخنا أ.د / موسى شاهين لاشين: والحق أن الدفاع عن الرواية ضعيف وبعيد عن المعقول، سواء في ذلك توجيه أبي عمرو - رحمه الله - أو توجيه النووي رحمه الله، وتغليط الرواية أخف من تأويل ظاهر التمثل، والله أعلم. فتح المنعم شرح صحيح مسلم ٥٣١ / ٩

قلت -أي عمر-: وقد يكون الحديث ليس فيه شيئا مما ذكر، وفيه مما لم يقله أحد من النقاد حسب قراءتي، وهو: لعل أبا سفيان يقصد أنه يقر النبي ﷺ على زواجه من أم حبيبة، وهذا فيه نوع من الفخر، الذي تفهمه النبي ﷺ، لما كان من طبيعة الرجل، ولما عرفه النبي ﷺ من نفسه، وفيه من تأليف قلبه كذلك ما فيه، ألا ترى أن النبي ﷺ قد وافقه على أن من دخل داره فهو آمن يوم الفتح المبين، وما كانت تغني داره بعد أن قال النبي ﷺ بعدها: ومن أغلق عليه داره فهو آمن، وكذا من دخل البيت فهو آمن. إلا أن يُعد ذلك استجابة منه ﷺ لطبيعة نفسية الرجل، وهذه المجازاة ليس فيها انتقاص من الدين في شيء. كما أن بقية الحديث من المطالب التي طلبها أبو سفيان تدور حول ذلك النوع الذي اشتهر به أكثر من غيره، لأنه من الطبيعي أن يقاتل المسلمون المشركين، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرب الكتبة له، وطلب أبي سفيان لا يعدو تحصيل حاصل، وهو يؤكد ما أشرت إليه من تفهم النبي ﷺ لشخصية أبي سفيان وطبيعة تكوينه من حبه للفخر..

والله تعالى أعلى وأعلم، وأعز وأحكم، والحمد لله رب العالمين.